المسلّح، وتعترف لاسرائيل بحق الوجود[١٠١]. ومع ذلك، لم تعلن المنظمة عن الغاء «اتفاق عمّان»، على الرغم من تجميده في الواقع، الّا قبيل انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في نيسان (ابريل) ١٩٨٧، بأيام. وأكدت في مقرّرات تلك الدورة العلاقة الخاصة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، وان أية علاقة مستقبلية مع الاردن سوف تقوم على أسس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين[١٠٢].

٥ ـ لم ينقض سوى سبعة أشهر على قرار منظمة التحرير الفلسطينية بالغاء «اتفاق عمّان» للتحرّك المشترك حتى اندلعت انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، والتي ترتّب عليها تحوّل جذري في مسار قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني، وذلك على مختلف الابعاد، الفلسطينية والاسرائيلية والعربية والدولية. وفي اثناء انشغال فلسطيني بالغ بمتابعة هذا الحدث الكبير، بغرض تطويره وتعميقه لتحقيق اهدافه العليا، أعلنت القيادة الاردنية، في اليوم الاخير من تموز (يوليو) ١٩٨٨، عن فك الارتباط بالضفة الفلسطينية.

لقد حدث ذلك بشكل فجائي، حتى بالنسبة الى القيادة الفلسطينية، وهو ما أكده بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول خطاب الملك حسين[١٠٣].

ومع ذلك، فقد اتّسم رد الفعل الفلسطيني بالتروّي الشديد. واعتبرت المنظمة ان القرار الاردني يمثّل تحدياً لقدرتها على الاضطلاع بمهامها القيادية للشعب الفلسطيني. ثم تراوحت الآراء حول مغزى الخطوة الاردنية، بين من اعتبرها انجازاً من منجزات الانتفاضة يقدم فرصة لطرح القضية بصفتها المطلقة كقضية صراع اسرائيلي ـ فلسطيني، يمثّل فيه العامل الاردني عاملاً مضافاً وليس بديلاً من المنظمة؛ وبين من اعتبرها خطوة تضيف عبئاً الى المنظمة في توقيت غير مناسب. غير انه، بغض النظر عن هذين الرأيين، يمكن ملاحظة كيف ان القرار الاردني لم يكن جديداً في جوهره، بالنظر الى ان القيادة الاردنية قد اعترفت من قبل بأن الوضع النهائي للضفة لا يتمّ تحديده في الكيان الاردني، وانما في القطر الفلسطيني الذي نصّ عليه سواء مشروع المملكة المتحدة لعام ١٩٧٢ او الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك لعام ١٩٨٥. وانّما يمكن التوقف عند توقيت اعلان الخطوة الاردنية، وانعكاسات ذلك على انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، وعلى دور منظمة التحرير الفلسطينية في خارج الارض المحتلة وداخلها على السواء.

لقد تصاعد الحديث، عقب القرار الاردني، عن فراغ سياسي وقانوني في الضفة الفلسطينية، وهي تمثّل القطاع الاكبر من الارض المحتلة العام ١٩٦٧، وانه من المهم ان يتمّ ملء هذا الفراغ على الصعيد الفلسطيني. وفي هذا الاطار، رأى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، ان المنظمة تملأ بالفعل الجانب السياسي من هذا الفراغ، بينما تكمن مشكلة في ملء الفراغ من الناحية القانونية، وهو ما تسعى المنظمة الى دراسة أفضل السبل للاضطلاع به[١٠٤].

وبوتيرة متسارعة بشكل ملحوظ، شرعت الحكومة الاردنية في وضع القرار الاردني موضع التنفيذ، فتمّ فصل الموظفين التابعين للادارات الاردنية والمقيمين في الضفة الفلسطينية، الّا القليل منهم؛ وعمدت الى الغاء جوازات السفر الممنوحة لمواطني الضفة الفلسطينية الذين اعتبرتهم مواطنين غير اردنيين من تاريخ ١٩٨٨/٧/٣١، بينما اعتبرت المقيمين في الضفة الشرقية، من ذلك التاريخ، مواطنين اردنيين، وتمّ استبدال تلك الجوازات بأخرى مؤقتة، لمدة عامين فقط.

وللتعرف على ابعاد القرار الاردني، عن كثب، أجرى وفد فلسطيني محادثات في عمّان بعد